المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الدورة (٧١) للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

النقاش العام

كلمة دولة قطر

يلقيها

سعادة السفير/ علي خلفان المنصوري

المنـــدوب الدائـــم

H.E. Ambassador Ali AL-MANSOURI

Permanent Representative

جنيف، ٥ اكتوبر ٢٠٢٠م

السيد الرئيس ،
السيد المفوض السامي فيليبو غراندي،
أصحاب السعادة ،
السيدات والسادة الحضور الكرام
تحية طيبة وبعد ،،

يعرب وفد بلادي عن بالغ التقدير للجهود المميزة التي تبذلها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بقيادة السيد فيليبو غراندي وجميع الكوادر العاملة على تعزيز حماية اللاجئين والنازحين والسعي لتوفير حياة كريمة لهم في بلدانهم أو البلدان التي لجؤوا إليها وضمان حصولهم على حقوقهم.

السيد الرئيس،

لقد أضاف انتشار جائحة كوفيد -١٩، عبئا وتحديا إضافيا على أزمات اللاجئين والنازحين الذين وصل عددهم الى ما يقارب من ٨٠ مليون شخص، خاصة وأن ٨٠% منهم يعيشون في دول اقتصادها والبنى الأساسية والصحية فيها ضعيفة. وعليه نؤكد على ضرورة تعزيز التضامن والتعاون الدولي وتكاتف جميع الجهود الدولية لحماية الصحة العامة ووقاية الأفراد من هذا الفيروس مع مراعاة كل الجوانب الأخرى سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي وفي مرحلتي الاستجابة وفترة الانتعاش بعد الأزمة.

وفي ذات السياق نؤكد على أهمية تبني نهج دولي شامل للتعامل مع قضايا اللاجئين يركز بشكل أساسي على التصدي للأسباب الجذرية سواء كانت صراعات وحروب او كوارث طبيعية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها وفق مبدأ مشاركة الأعباء والمسؤوليات.

السيد الرئيس،

تجدد دولة التزامها بمواصلة تعزيز وتطوير علاقاتها وشراكاتها الاستراتيجية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتقديم الدعم اللازم لأنشطتها وبرامجها الإنسانية والإغاثية والتنموية، للتخفيف من معاناة اللاجئين والنازحين وتمويل وتنفيذ البرامج الرامية لتقوية قدراتهم، وقد وصل حجم المساهمات الحكومية التي قدمتها دولة قطر الى مفوضية اللاجئين خلال السنوات الأربعة الاخيرة الى أكثر من ٥٣ مليون دولار امريكي، ووقعت دولة قطر مذكرات واتفاقيات تفاهم عديدة لدعم الموارد الأساسية لمفوضية اللاجئين، وتم ايضا التوقيع على اتفاقية تعاون لفتح مكتب للمفوضية في الدوحة، وحرصت دولة قطر على استمرار عضويتها في نادي " العشرين مليون فأكثر"، الذي يضم أبرز الدول المانحة والمتعاونة مع مفوضية اللاجئين.

من جهة أخرى قدمت العديد من المؤسسات والمنظمات الإنسانية القطرية غير الحكومية، كمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وقطر الخيرية،

وصندوق الشيخ ثاني بن عبد الله ومؤسسة صلتك، المساعدات الصحية والطبية والإنسانية، وعقدت شراكات مهمة مع مفوضية اللاجئين تهدف الى دعم جهود المفوضية في مساعدة وحماية اللاجئين، وعليه احتلت الجهات القطرية الخاصة المانحة المرتبة (١٣) في تقرير النظرة العامة للتمويل لعام ٢٠١٩ لمفوضية اللاجئين.

السيد الرئيس،

انطلاقا من ايماننا بان الوساطة هي من اهم الوسائل لحل الخلافات والصراعات ومنع وقوعها، فضلا عن دورها الهام في دعم التحولات السلمية والمصالحة الوطنية، والمساعدة في بناء المجتمعات، فقد حرصت الدبلوماسية والسياسة الخارجية لدولة قطر على احتواء العديد من الازمات والصراعات الاقليمية والدولية، الأمر الذي أسهم في تفادي حدوث مشكلات اللجوء والنزوح فضلا عن التخفيف من آثارهما المأساوية.

أما على المستوى التشريعي فقد أصدرت دولة قطر عام ٢٠١٨، قانون تنظيم اللجوء السياسي في البلاد، وذلك تأكيدا على دورها الإنساني في حماية اللاجئين وضمان حقوقهم ومساعدتهم على العيش بصورة كريمة. ويأتي هذا القانون في سياق تطوير القوانين والتشريعات الوطنية الرامية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان، ويعد الأول من نوعه في المنطقة.

ختاما تؤكد دولة قطر استمرار التزاماتها الإنسانية ومواصلة تقديم الدعم اللازم لأنشطة وبرامج مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وكذلك مواصلة التعاون والشراكة في إطار المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الانسانية والتنموية، كما نعرب عن دعمنا لجميع الجهود المبذولة لتسهيل ودعم تحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي نأمل ان يسهم في إحداث فارقا كبيرا وتقدما إيجابيا ومستداما في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم خاصة في ظل انتشار جائحة كوفيد -١٩، والصعوبات الناجمة عنها.

وشكرا السيد الرئيس.